

الأساس العلمي في المنظور الوضعي المنطقي

The scientific basis in the logical positivis perspective

عمران جودي¹¹جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، amranedjoudi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/11/18 تاريخ القبول: 2025/12/31 تاريخ النشر: 2025/12/31

Abstract:

The scientific standards that guarantee the value and legitimacy of scientific biography have become a matter of disagreement, according to the scientific perception in which the scientist works, which does not make us stand on a specific cognitive program. From here, we can talk about logical positivism as a current that derives its roots from various materialistic and sensory trends that deny the existence of any spiritual factor. And morally, under the influence of the empiricist doctrine that adheres to tangible objectivity as the basis of knowledge, and it amounts to an attack on traditional philosophy based primarily on expressions that have no connection to reality.

Keywords: Science, Philosophy, Logic, Knowledge, Metaphysics.

الملخص:

أضحت المعايير العلمية التي تكفل قيمة ومشروعية السيرة العلمية محلّ اختلاف، وذلك حسب التصوّر العلمي الذي يشتغل فيه العالم لا يجعلنا نقف على برنامج معرفي محدّد، من هنا يمكننا الحديث عن الوضعيّة المنطقيّة باعتبارها تيّار يستمدّ جذوره من مختلف الاتجاهات الماديّة والحسيّة النافية لوجود أيّ عامل روحي ومعنوي، وذلك بتأثير من المذهب التجريبي الذي يتمسك بالشئيّة المحسوسة كأساس للمعرفة، وهو بمثابة هجوم على الفلسفة التقليديّة القائمة أساساً على تعبيرات لا تمتّ بأيّ صلة للواقع.

كلمات مفتاحية: العلم، الفلسفة، المنطق، المعرفة، الميتافيزيقا.

المؤلف المرسل: عمران جودي، الإيميل: amranedjoudi@yahoo.fr

1. مقدمة :

أفضت الثورة العلميّة والمنهجية في العلوم الطبيعيّة والرياضيّة لاسيما نظرية الكوانتم والنظرية النسبية مع بداية القرن العشرين إلى إحداث تحولات حاسمة في كلّ مجالات الحياة المعاصرة، وعلى صعيد الفكر والمعرفة شهدت معظم أنساق العلوم الطبيعيّة والاجتماعية ثورة نقدية ونظرية لم يشهد لها تاريخ العلم نظيرا؛ ونقصد بالدرجة الأولى الصراع بين العلوم الإنسانية وعلوم الطبيعة، فعلى سبيل المثال لا الحصر يرى فلهم دلتاي (Dilthey Wilhelm 1833-1911) أنّ لتحوّل التفكير من فلسفة الأنساق المغلقة إلى الرياضيات والعلوم الطبيعيّة تأثيرا بالغا في نشأة الفلسفة التجريبية الإنجليزيّة والعقلانيّة الأوروبيّة، والتي فسّرت بدورها الخبرة والمعرفة على غرار معطيات الإدراك، من هنا قال دلتاي بأنّ هذه الحركة مهّدت السبيل لتحرير الوعي التاريخي من الميتافيزيقا، لكنّها في مقابل ذلك افتقرت إلى الأسس الفلسفيّة وسقطت في التاريخانيّة، من جهة أخرى ظهر موقف فرانز برنتانو (Franz Brentano 1838-1917) الذي حاول أن يتبنّى الفلسفة من منظور العلوم الطبيعيّة، لأنّه كان يرى فيها المنهج الوحيد الذي يتّصف بالصحة والصراحة، وهي عملية تعميق للعمل الفلسفي من خلال عقلانيّة مفاهيمها.

من جهة أخرى استفادت حلقة فيينا من التطورات التي عرفها المنطق الرمزي خاصّة مع غوتلوب فريجه (Gottlob Frege 1848-1925) الذي استعمل الصياغة المنطقية ودعى إلى اعتماد لغة خالية من التّغزلات المنطقية، الأمر الذي لفت انتباه أقطاب الفلسفة التحليلية أمثال برتراند راسل (B. Russell 1872-1970) وفيتجنشتاين (Ludwig Wittgenstein 1889-1951) قصد اعتماد مثل تلك اللّغة التي لا تفترض أيّ بديل عن البنى الأساسيّة للفكر.

تنتمي حدود البحث داخل مدرسة فيينا إلى معرفة تاريخ الفلسفة المعاصرة بأطروحاتها المختلفة، فمن التّصورات التي تبنتها الحلقة تصوّرها للمعرفة كنظام مغلق يبدأ من المعطى المباشر واعتباره الأساس الرسمي لكلّ منطلق معرفي، أين يمكن إعادة بناء كلّ المفاهيم من خلال إحالتها إلى بناءات عقلية استنادا إلى تأملات عيانية، وهو الأمر ذاته الذي يدعونا إلى الاستغناء عن أفكار بالية وبناء مفاهيم جديدة للعلم من خلال توحيد اللّغة

الطبيعية في مجال البنية والتركيب، والأمر المثير والجدير بالاهتمام في مثل هذه الدراسة يتمثل في محاولة الوقوف على تاريخية ومنطلقات الثورة الابستمولوجية، وكذا البعد التقني الذي دعت إليه العقلانية النقدية في ميدان العلم والمعرفة إلى درجة تفوق الاعتراف بالخطأ كعملية هامة في تقدم المعرفة، إلى تقدسيه واعتباره ركنا أساسيا في صياغة العلم في مفهومه الحديث.

إن التطور الذي لحق بالتفكير الوضعي وبالأخص مع ظهور حركة فينا أدى إلى انتقال الفلسفة من إطارها الكلاسيكي إلى فلسفة علمية تهتم بكل ما هو واقعي؛ هذه الصيغة التي تصوّرت بها الوضعية المنطقية اتجاهها في وصف العلم جعلها تعتقد أن النتائج التي تصل إليها لا تقبل الشك والارتياح ومنه استحالة النقد الذي يعتبر جوهرًا للعلم، ولما كان العلم بجميع أبعاده وعناصره المعرفية النظرية والمنهجية والتطبيقية والتقنية يعدّ ظاهرة بارزة في القرن العشرين، فقد استقطب جلّ اهتمام الفلاسفة والعلماء ودفعهم إلى إعادة التأمل والتفكير في هذه الظاهرة الجديرة بالتفسير، وهي ظاهرة لم يشهد لها التاريخ مثيلا بفضل الانتصارات المذهلة للعلوم الرياضية والطبيعية؛ هذه النقلة من نمط اختباري استقرائي إلى تكنولوجيا تجريبية، فتحت آفاقا جديدة للعلم ولعدد واسع من أنساق المعرفة في الفترة المعاصرة: الابستمولوجيا، وفلسفة العلم، وتاريخ العلم وسوسيولوجيا المعرفة العلمية.

2. الوضعية المنطقية

صدر للحلقة في عام 1929 مؤلفا تحت عنوان " التصوّر العلمي للعالم la conception scientifique du monde " كتكملة للهدف الأول ويتضمن مجموعة من المواقف الصريحة إزاء العلم والعقل في إطار توحيد العلوم الجزئية باستخدام منهج التحليل المنطقي، وقد اعتمد هذا التصوّر على استبعاد القضايا الميتافيزيقية من العلوم الطبيعية والرياضية والمعرفة العلمية بوجه عام، وكذا توضيح تصورات ومناهج العلوم وتبيين كيف أن المعرفة الإنسانية صدرت عن معطيات الخبرة.

يتّضح أن النظرة الأساسية التي قامت عليها المدرسة الوضعية تكمن في الصورة الإيجابية المتمثلة في اختيار الفروض والنظريات عن طريق تحقيقها بالتجربة والخبرة، وهو ما يظهر بجلاء في مبدأ التحقيق استنادا إلى التطورات والاكتشافات العلمية المتلاحقة في جميع ميادين العلم أين تعمّقت الهوة بين مختلف العلوم، وهو ما انعكس بدوره على العلاقة

القائمة بين الفلسفة والعلم تحديدا في ميداني الرياضيات والفيزياء، إضافة إلى انهيار مبدأ الحتمية في الفيزياء المعاصرة وظهور نظرية الاحتمال وميكانيكا الكم *Mécanique Quantique* مع هايزنبرغ (w. Heisenberg، 1976، 1901)*، إذ ترجع ظاهرة اللايقين عند هايزنبرغ إلى الحاضر الذي يحجب الإنسان عن معرفة الكون وطبيعته ولا يرجع إلى نقص في العلم، لذلك فإنه اقترح في تجربته الخيالية أو الفكرية أن يكون "المجهر الدقيق" ذو قوة تكبير تصل إلى مائة مليون مرة حين تستطيع عين الإنسان أن تدرك الإلكترون (فيرنر هايزنبرغ، 1973، صفحة 75)، أصبحت الجسيمات وفق هذه النظرية تمتلك حالة كمية متأتية من دمج الموقع مع السرعة وفي هذا يقول هايزنبرغ: "هناك قانون مميز لهذا العالم المصغر، يمنعنا من تحديد الموقع والسرعة سويا بالدقة المطلوبة" (فيرنر هايزنبرغ، 1973، صفحة 75) مثل هذه التغيرات التي حصلت على صعيد تطوّر العلم أدّت إلى تدعيم تيار الوضعيّة المنطقيّة التي اتخذت منطق العلم سبيلا في بناء أطروحاتها، وذلك على ضوء اسم "النظرة العلمية للعالم" وقد تمّ تجاوز الاختلافات والخلافات الموجودة بين الوضعيين المنطقيين بهدف الوصول إلى تفسير موحد للعالم والذي حمل في ما بعد اسم "المنعطف الفلسفي"، وهي فكرة تقدّم لنا إجمالا ثلاثة مبادئ رئيسية:

- توحيد لغة العلم على مستوى الوقائع بحيث أنّ كلّ معرفة علمية ستكون نتيجة للخبرة أو تحصيلها حاصلًا للفكرة.
- وجود الفلسفة باعتبارها فرع من فروع المعرفة (كارناب، ريشنباخ) أو عدم وجودها أصلا (شليك) مرهون باقتصارها على توضيح عبارات العلم المعبر عنها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة انطلاقا من الخبرة التي تشكّل مجموع القضايا القابلة

* فيرنر كارل هايزنبرغ فيزيائي ألماني حائز على جائزة نوبل عام 1932، اكتشف أحد أهم مبادئ الفيزياء الحديثة وهو مبدأ عدم التأكد 1927، والذي ينصّ على أنّه لا يمكن تحديد خاصيتين مقاستين *Mésurés* من خواص جملة كمومية إلا ضمن حدود معينة من الدقة، كما ظهرت أولى أبحاثه عن نظرية الكم سنة 1925، من مؤلفاته "الجزء والكل"، "الفلسفة والفيزياء"، "الطبيعة في الفيزياء".

للتّحقيق، بهذا المعنى تتحوّل الفلسفة من البحث في الموجودات إلى فلسفة للعلوم مهمّتها توضيح عبارات العلم بلغة الرّموز، فإذا كان العلم يسعى إلى عقلنة التّغيير وضبط حركاته بعد صحيحة سيكون "المعرفة قوّة"، فإنّ الفلسفة تشرح الواقع دون أن تتخلّى عن رصد حركات العلم باعتبارها لحظات كشف وتوضيح، وتتدخّل الفلسفة لتساهم باكتشاف المفاهيم التي قد تحاذي أو تناظر الدّلالات الرّياضيّة لكنّها تفتح لها آفاقاً أخرى. لا يمكن ترميزها بلغتها الرّياضيّة وحدها، وهو أمر أثبتته العلم المعاصر في خطواته نحو اللّانهايات التي تقيد وحدة الفكر ما بين المفاهيم الفلسفيّة الكونيّة والرّموز الرّياضيّة.

- انتصار الفلسفة معناه نهاية الميتافيزيقا، لأنّه من العبث، وقد حقق العلم شوطاً كبيراً من التحكم في المعرفة الإنسانية، أن نتحدث عن قضايا الميتافيزيقا التي لا تعني الإنسان في شيء، لأن لغة الميتافيزيقا أو الفلسفة التأمليّة لا يعبر عنها بوضوح.

وفيما يلي سنحاول الوقوف على أهم الأفكار والمنطلقات التي استندت عليها الوضعية المنطقية في عرضها للفلسفة العلمية والمنهج العلمي:

1.2 الاستقراء:

كان انهيار الدّعائم الثّلاثة لعلم الطّبيعة التّقليدي (المكان، الزّمان، المادّة) إيذاناً بعجز المنطق القديم عن وصف المناهج ونقدها وتحليلها؛ أين ظهر منطق أرسطو عقيماً لا يقرّر شيئاً جديداً كون المقدّمات تمثّل إحصاء كاملاً للجزيئات، والنتيجة حديث مختصر عمّا ورد في المقدّمات.

وإذا اعتبرنا الاستقراء عمليّة موضوعيّة تعتمد على قواعد المنهج العلمي والمتمثّلة في: الملاحظة، الفرض والتّجربة ومن ثمة الوقوف على نتيجة الحركة العلميّة، فإنّه يمكننا القول أنّ الاستقراء غير مشروع من حيث كونه استدلالاً صورياً، إلّا إذا كان الإحصاء تاماً، لكنّ مثل هذا الإحصاء لا يكون ممكناً إلّا بالنّسبة لأنواع التي يتكوّن منها جنس كما هو الحال بالنّسبة إلى الإنسان والفرس والبغل كحيوانات قليلة المرّة، وليس بالنّسبة إلى الأفراد الذين يتكوّن منهم النّوع والذي لا حصر لعددهم (روبير بلانشي، 2003، صفحة 78)؛

فقولنا على سبيل المثال:

كلّ إنسان فان

سقراط إنسان

سقراط فان.

يجعلنا نلاحظ أنّ القضية "سقراط فان" والتي تعتبر نتيجة القياس، مفترضة في القضية الكلية "كلّ إنسان فان"، ممّا يعني أنّ وضعنا للقضية الكلية كان بعد تأكدنا من فناء سقراط وهو ما يجعلنا نسلم بعدم فائدة القياس من هذه الناحية، والفائدة الوحيدة لهذا الأخير هو أنّه يحقّق نتيجة للاستقراء.

يمكن التعبير عن هذه الفكرة بالقول أنّ القضية الكلية لا تحصل في الذهن إلّا بواسطة الاستقراء الذي يؤوّل بدوره إلى قياس التمثيل أين يحكم فيه على شيء بحكم مثله، وهو ما يمكن جمع القضايا الجزئية المتمثلة في صيغة واحدة تسمى القضايا الكلية، فتكون هذه الأخيرة نهاية لاستنتاج لا بداية له، لكنّ إقرارنا من جهة أخرى أنّ الاستقراء أداة للمعرفة العامة، يتضمّن الإقرار بالوقوف على العلة التي تجمع بين طرفي الحكم الذي تعبّر عنه القضية الكلية الحاصلة بالاستقراء، فيكون الاستقراء مبنياً على الكشف من علة غير معلومة مستعصية على العقل والحسّ على حدّ سواء، وهو ما يجعلنا نقول بالمماثلة والتّخمين.

(L.Brunschvicg, 1964, p. 250)

تعترف الوضعية المنطقية بوجود مشكلة منطقية للاستقراء -مشكلة هيوم* -، لكنّها بالمقابل تقول بإمكانية التّخفيف من عبئها دون القضاء عليها، وذلك بالتمييز بين نوعين من القضايا وتقصّد بذلك القضايا التركيبية والقضايا التحليلية؛ والقضايا التركيبية (قضايا العلوم الطبيعية) تتعلّق أساساً بالواقع الموضوعي، وهي إخبارية دون أن تكون نتائجها منزوعة من

* أشار هيوم (1711-1776) إلى أن تدرج الاستدلال العلمي من الملاحظات إلى القوانين غير ممكن في حالة الاستنباط المنطقي؛ إذا سلمنا بصدق مقدمات الاستنباط المنطقي فلا بد أن نسلم بصدق النتيجة، فقولنا - على سبيل المثال - كل بجع أبيض، عمر بجع يجعلنا نسلم بأن عمراً أبيض، وهنا بالضبط يقول هيوم بأن الاستدلال العلمي لا يماثل الاستنباط المنطقي.

مقدّماتها، الأمر الذي يقتضي الاستدلال عليها بواسطة الاستقراء استناداً إلى خبرة الحواس، وحكمها نسبيّ يستحيل تعميمه بصفة مطلقة ممّا يعني أنها عرضيّة احتماليّة.

أمّا القضايا التحليليّة (قضايا العلوم الصّوريّة) فهي معارف لا تمثّل بشيء جديد عن الواقع بحيث أنّ نتائجها متضمّنة في مقدّماتها، أو أنّ المحمول فيها متضمّن في الموضوع وبالتالي فهي تحصيل حاصل إذ أنّنا نعرف صدقها أو كذبها بتحليلها تحليلاً منطقيّاً لغويّاً كقولنا: المربع له أربعة أضلاع، فالفضيّة هنا مجرد إثبات هويّة وصدقها مطلق يقيني، لأنّه يعتمد على الضّرورة المنطقية التي يستحيل نقيضها.

تذهب الوضعيّة المنطقيّة إلى القول أنّه لا يمكن استخلاص الدليل الاستقرائي من القضايا التحليليّة باعتبارها لا تملك محتوى إخباريّاً، كونها تستند إلى مبدأ عدم التناقض الذي يصف الواقع دون أن يضيف لنا معرفة جديدة، يقول ريشنباخ: "القول أنّ كلّ شيء في هويّة مع ذاته، وأنّ كلّ جملة إمّا صادقة وإمّا كاذبة - أي (أن تكون أو لا تكون) بالمعنى المنطقي - هي مقدّمات لا يتطرّق إليها الشك، ولكن عيبها أنّها بدورها فارغة لا تذكر شيئاً عن العالم الفيزيائي، وهي قواعد نستخدمها في وصف العالم الفيزيائي دون أن تساهم بشيء في مضمون الوصف فهي تتحكّم في صورته وحدها أي في لغة وصفنا، ومنه يمكننا القول أنّ مبادئ المنطق تحليليّة" (هانس ريشنباخ، 1979، صفحة 45 46)، وهو الأمر الذي يفسّر حذر الوضعيّة من استخدام التّعميمات كونها تنطلق من فئة تقيم عليها حدود التّرجيح والاحتمال دون أن تمنحها درجة التّعميم واليقين، والبديل الذي تقدّمه الوضعيّة المنطقيّة على أنقاض رفضها فكرتي التّعميم واليقين، هو افتراض وجود مبدأ قبلي يسيّر العمليّة، إلى درجة أنّ البعض اعتبر الاستقراء إطاراً لا يمكن للمعرفة أن تستغني عنه، حيث أقرّ رسل سنة 1944 أنّه لا يمكن الوقوف عمّا إذا كان المستقبل سيحدث كالماضي ما لم نسلم سلفاً بمبدأ الاستقراء، فنحن إمّا أن نقبل هذا المبدأ بصورة أوليّة قبلية أو نعمل على طرح كلّ التّبريرات والقناعات الخاصّة بالتّوقّعات المستقبلية، ومن ثمّ ليس هناك ما يبرّر لنا أن نتوقّع أنّ الشّمس ستشرق غداً أو نتوقّع أنّنا لو رمينا أنفسنا من الطّابق العلوي سنسقط إلى الأسفل.

حتّى عندما نعلم أنّ المستقبل قد أصبح ماضياً وهو على نفس ونيرة الاطراد والتّمائل مع الماضي فنكون ذوي خبرة حول ما يطلق عليه المستقبلات الماضية، إلّا أنّ ذلك لا يحلّ لنا المشكل المتعلّق بالمستقبل الذي لم يتحقّق بعد (مستقبلات المستقبل)، إذ كيف يمكن أن نتحقّق

من أن الأحداث المقبلة ستكون متماثلة ومطرّدة مع أحداث الماضي ما لم نفترض سلفاً مبدأ الاستقراء، أو على الأقلّ مبدأ آخر نحكم من خلاله على أحداث المستقبل؟ مع ظهور نظريّتي النسبية والكوانتم أصبح كلّ شيء قابل للتعيّن باستخدام الملاحظة والتجربة، الأمر الذي لا يعطي لنا أية إمكانية لتحديد صيرورة الأحداث مسبقاً *Prédétermination*، والقول أن (أ) توجب (ب) تصبح قضية كاذبة ومنه بطلان اليقين المطلق، لنتحدّث فقط على درجة عالية من التصديق *Degré de crédibilité* فنحن لا نعرف أن المستقبل سيكون تابعاً لذات القوانين التي خضع لها الماضي من غير أن نكون حاملين لذلك المبدأ (الاستقراء) بشكل قبلي أو ما يمكن تسميته بمصادرات الاستدلال العلمي *Postulats des inférences scientifiques*.

وهكذا إذا كانت الأدلة على التنبؤ بالمستقبل صحيحة فالذي يجعلها كذلك هو مبدأ الاستقراء، وإذا لم يكن هذا المبدأ صحيحاً فكلّ محاولة للوصول إلى القوانين العلمية العامة عبر المشاهدات الخاصة تكون وهماً وخداعاً، وبالتالي ليس بالإمكان الاستدلال على هذا المبدأ عبر الإرادات المشاهدة إذا ما أردنا لأنفسنا أن لا نفع في الدور، يضاف إلى هنا أن التجربة عاجزة عن إثبات أو نفي هذا المبدأ، وهي عاجزة أيضاً عن إعطائنا أدنى فكرة حول الأشياء المستقبلية وغير المشاهدة، وبالتالي فليس هناك ما يبرّر التنبؤ بهذه الأشياء سوى مبدأ الاستقراء، لذا فإنّ اهتمامنا يتضمّن بالتأكيد التناظر بين التصورات وبين الوقائع الطبيعية الشديدة التعميم".

على أنّ الوضعية لم تقتنع بالنتيجة السابقة التي انتهى إليها رسل، إذ ترى أنّه لو كان هناك مبدأ قبلي سابق على التجربة لكان لا بدّ أن يتّصف بالضرورة الصّادقة ضمن القضايا التحليلية، إذ أن كلّ القوانين العلمية تقوم على الاستقراء، ولو نظرنا إلى الاستقراء من حيث أنّه عملية منطقية لوجدناه عرضة للشكّ وعاجزا عن إعطاء نتائج يقينية".

بيّن رايشنباخ أنّ القاعدة الاستقرائية (R) متعلّقة بالدلالة الثابتة أين تمنح (R) قيمة تقديرية للتكرار النسبي لأية خاصية معطاة نسبة إلى المجموع الكلّي، لنفترض أنّنا لاحظنا التكرارات النسبية للخاصية (M) في سلسلة مطردة من العينات، وأنّنا قد حدّدنا وفق كلّ عينة وبمساعدة (R) الاحتمال (r) لاختصاص الشيء غير الملاحظ (المتوقّع)، فهنا نجد أنّ قيم (r) تقترب في المدى الطويل من التكرار النسبي لهذه الخاصية نسبة إلى المجموع الكلّي.

هذه النتيجة المنطقية التي يستخلصها ريشنباخ من خلال قاعدته الاستقرائية لا يمكننا تمييز العلم بها كونها ليست شاملة لكل القضايا، فمثلا في حالة القضية (R) يعتقد (M) منظورا إليها على أنها دالة قضية* لـ (M)، يكون من البديهي أنها ليست دالة ماصدقية باعتبار أن قيمة صدقها ليست ثابتة، ويظهر هذا بمجرد أن نستبدل (M) بقضية صدق أخرى ولتكن (r)، ولناخذ مثلا القضية التالية:

يعتقد غاليلي أن "الأرض كروية الشكل"، ثم لنستبدل الجملة التابعة فيها "الأرض كروية الشكل" بجملة أخرى ولتكن "الأرض بيضاوية الشكل"، هنا سنكون إزاء الجملة "يعتقد غاليلي أن الأرض بيضاوية الشكل"؛ نلاحظ أن العبارة الأولى صادقة بالرغم من أن العبارة التابعة كاذبة والعكس صحيح؛ مما يدل على أن الصدق والكذب ليس من شأن العبارتين ولكن يتوقف على اعتقاد غاليلي، وهو الأمر الذي يدل على أن الجملة (R) يعتقد (M) ليست دالة صدق لـ (M)، وفي هذا الشأن يقول راسل: "تكون الخاصيتين متكافئتين صورياً عندما تنتميان إلى نفس المجموعة أو بعبارة أدق عندما تكون قيم صدقها هي ذاتها بالنسبة لجميع القيم" (BERTRAND Russel, 1961, p. 151)، وهو الأمر ذاته الذي حاول راسل أن يبيّنه في حالات عديدة من حديثه حول المطابقة بين الاعتقاد والواقعة.

غير بعيد عن موقف راسل من الاستقراء يقدم فتجنشتاين تصورا جديدا للفلسفة قوامه أن الفكر هو الرسم المنطقي للوقائع وذلك عندما حاول تخصيص موضوع الفلسفة في عينيتها أي كوحدة لمختلف التقنيات، إنه الكلّي العام والكلّي المطلق"، وقاده هذا التصور إلى رفض الفلسفة في مفهومها التقليدي من حيث كونها تبحث في مفاهيم غامضة بعيدة عن الواقع، ومن هذا الأساس تم رفض الأساس المنطقي للاستقراء من حيث أنه لا يمكن أن يأخذ بشكل يقيني لأن العمل الفلسفي ليس من مهامه تقرير أشياء الواقع أو تناولها تناولا علميا لينتهي بها إلى قانون علمي.

* نسمي دالة قضية الصيغة المحتوية على رمز لمجهول مثل (س إنسان) ، فإذا استبدلنا هذا المجهول باسم لمعلوم وليكن (محمد إنسان) فإنها تتحول إلى قضية، كما أن استبدال المعلوم بالدالة يتم وفق شروط وإلا اختل معنى القضية.

يمكن القول أنّ الفلسفة فاعليّة وديناميكيّة يوجّهها فعل النّفس بدءاً من كونها تساؤلاً نقدياً لأفكارنا المسبقة ومواقفنا اليوميّة إزاء مقتضيات المعيش اليومي، وبغية تقريرها أشياء وكيّفات بكلّ وضوح بعيداً عن مظاهرها المباشرة؛ إنّها المجال الذي يمارس فيه التفكير فاعليّاته بكل وضوح وتميّز اعتماداً على المفاهيم والمواقف.

بهذا المعنى ألا يمكننا القول أنّ الفلسفة هي ميتافيزيقا، مادامت تهتمّ بشؤون الإنسان وأوضاعه وتبحث عن كيفية إحداث السّعادة في النّفس والخوض في ماهية الأشياء وحقيقتها؟

2.2 معيار التحقّق

أثبت المنهج الاستقرائي التّقليدي الذي اعتمده ليكون قصوره في مجالات التّطوّرات الحاصلة في ميدان العلوم الطّبيعيّة، وأصبح الحديث عن مبدأ أطّراد الحوادث والاقتتران العليّ موضوعاً يحتاج إلى المراجعة الجادّة على مستوى المنهجية - أو على الأقلّ منهجية العلوم الطّبيعيّة - الأمر الذي فتح المجال واسعاً أمام منهج منتصف القرن 19 ونقصد بالدّرجة الأولى المنهج الفرضي الاستنباطي، حيث كان التّفكير في المعرفة تنظيراً للعلم تماماً على النّحو الذي نعرفه اليوم، وعندها اتّخذت الوضعيّة المنطقيّة من هذا الباب شكل الدّريّة المنطقيّة في مطابقة بنية العالم وبنية المنطق بمعنى أنّ أحداث العالم (وقائع العالم) تأخذ تعبيرات منطقيّة أوليّة تتجلّى على مستوى الحسّ، باعتبار أنّه لا يمكنك أن تسمّي أيّ شيء أنت لست على اتّصال مباشر به، وتذكّر أنّ آدم عندما سمّى الحيوانات فقد عرضت عليه واحداً بعد الآخر، وأصبح على اتّصال مباشر بها"، أي أنّ كلّ ما يمكن أن نستخدمه بالمعنى المنطقي هي كلمات على نحو الإشارة كقولنا "هذا" و"ذلك".

تأخذ القضايا عند الوضعيّة المنطقيّة ثلاثة أشكال، فهي إما تحليليّة أو تركيبية أو قضايا ليس لها معنى، وتمتاز هذه الأخيرة بأنّها تتحدّث عن مواضيع مفارقة لا يمكن للذهن البشري أن يقف عليها سواء عن طريق الاستقراء أو التجربة، الأمر الذي يجعل عمليّة إثباتها أو نفيها ضرباً من المستحيل، ويعتبر مبدأ «التّحقّق» الفاصل بين القضايا ذات المعنى وهي قضايا متعلّقة بالواقع الفيزيقي وتنفرد بصفتي الصّدق والكذب، والقضايا الخالية من المعنى والتي يتعذّر علينا الحكم عليها.

إنّ مفهوم الفلسفة العلميّة باعتبارها نظريّة للمعرفة خالية من السمات الأنطولوجيّة والسيكولوجيّة، قائم أساسا على تحليل منطقي للغة العلم بدقّة صارمة اعتمادا على الأسس النّحويّة التركيبيّة "Syntaxe" وإقامة حدود المعنى "limites au sens"، يقول كارناب: "إنّ معنى القضية يكون في طريقة تحقيقها فليس في وسع القضية أن تثبت إلّا ما يمكن التّحقق منه بالنّسبة لها، ومن ثمّ إذا كانت العبارة تستخدم لإثبات شيء ما فإنّه لا يمكن استخدامها إلّا لإثبات قضية فحسب" (R.Carnap, 1959, p. 76)، من هنا سيُحدّث كارناب عن نوعين من القضايا:

- قضايا لها معنى يمكن التّحقق منها لأنّها على صلة وثيقة بالواقع؛
- قضايا الميتافيزيقا الخالية من المعنى والتي لا تخضع للنّظام النّحوي المنطقي وهي بمثابة أشباه قضايا (Pseudo propositions).

انطلاقا من التّحليل المنطقي للغة العلم يمكن التّمييز بين القضايا العلميّة وأشباه القضايا، وكذا فصل الميتافيزيقا عن مجال فلسفة العلم، فالتّحليل المنطقي للميتافيزيقا وضمناها كلّ فلسفة للقيمة وكلّ نظريّة معيارية، أفضى إلى نتيجة سلبية مؤداها أنّ القضايا المزعومة في هذه المجالات تخلوا تماما من أيّ معنى، ومن ثمّة لا بدّ من استبعاد الميتافيزيقا استبعادا تامّا، فطريقة الحصول على المعرفة وتحصيل نتائج البحث في إطار المناهج المتعلّقة بالعلوم الطبيعيّة حسب منطق الوضعيّين، يتعلّق بإنشاء لغة اصطناعيّة اشتقاقية ذات وظيفة علميّة مبنية أساسا على المعاني والرموز، والتي بدورها تستبعد الميتافيزيقا من مجال المعنى؛ لأنّ أيّ خلل في التّفكير راجع إلى كون اللّغة التي نستخدمها ليست محكومة بقوانين تجعلها تتميّز بالتنوع وعدم الثّبات، وبغرض النّعيير الصّحيح والدّقيق عن أفكارنا، نكون بحاجة إلى مجموعة "علامات" Signes واضحة يسمّيها فريجه "أيديوغرافيا" وتتألف من عبارات بسيطة تردّ إلى الحدّ الأدنى الضروري الذي يجعلها تقبل الانقسام بسهولة. (G.Frege, 1971, p. 66)

ولكن ما هو المعيار الذي سيمنّ أنصار الوضعيّة المنطقيّة الجديدة من التّحقق من صدق القضايا أو كذبها؟ وهل يشكّل التّحقّق المبدأ اليقيني الشّامل للحكم على كلّ القضايا؟

يبني "آير" A. Ayer (1910، 1989)* موقفه من نظرية المعنى "Théorie de la signification" على مبدأ التَّحَقُّق "principe de vérification" قصد الوقوف على معيار الحكم صدقا أو كذبا، لذا يصنّف القضايا إلى نوعين: قبلية وتجريبية استنادا إلى مبدأ:

- التَّفريق بين التَّحقيق القوي والتَّحقيق الضَّعيف؛

- التَّفريق بين المعنى القوي والمعنى الضَّعيف؛

نقول عن قضية ما أنَّها ممكنة التَّحقيق بالمعنى القوي إذا كان من الممكن إثبات صدقها إثباتا قاطعا ونقول عن قضية أنَّها ممكنة التَّحقيق بالمعنى الضَّعيف إذا كان من الممكن أن نجعل الخبرة لتلك القضية صدقا احتمالياً.

يرى آير أنَّ القضايا الأولية تتحقَّق عن طريق اتِّفاقها مع الوقائع أي الخبرة الرَّاهنة، بينما يرى الوضعيُّون أنَّه يمكن تحقيقها بمقارنتها بعدد آخر من القضايا، إن اتَّسقت القضية الأولية مع تلك القضايا كانت صادقة وإذا تنافرت كانت كاذبة، يقول ماخ: "إنَّ السَّمة الواضحة لدى كبار الباحثين هي بالضبط اتِّحاد غريزة بالغة القوَّة، وقرة كبيرة جدًّا على التَّجريد". (ماخ، 1987، صفحة 37)

ونحن نبحت عن بناء نظرية في الكون لا بدَّ أن نبتعد تمام الابتعاد عن مختلف السلوكيات التي يتعلَّق بها الأنا لسببين وجيهين هما الغموض والتَّغيُّر، وعندما نحاول منح الفلسفة دقَّة ويقين العلوم فإنَّنا ننادي بحذف كلِّ ما يمتنع عن التَّحقيق بالاستعانة بأطر التَّجربة، على النَّحو الذي تستعمله الفيزياء لهذا لا نجد فرقا بين استخدام الفلسفات المثالية والفلسفات الوضعيَّة "لمبدأ التَّحقيق"، لأنَّ كليهما يختبران معاني العبارات والألفاظ كما

* ألفرد جول آير Alfred Jules Ayer فيلسوف بريطاني تمحورت أفكاره حول نقد الميتافيزيقيا بمختلف أشكالها (اللاهوت، الجمال، الأخلاق) باعتبارها لا يمكن التأكد منها بالتَّجربة، شأنها شأن الأحكام المتعلِّقة بالماضي، ممَّا يطرح إلى جانب ذلك عدم إمكانية إثباتها بطريقة علمية، من مؤلَّفاته "للغة، الحقيقة، المنطق" 1936، "أسس المعرفة التجريبية" 1940، "التفكير والمعنى" 1947، "محاولات فلسفية ومشكلة المعرفة" 1956، "راسل ومور: الميراث التحليلي" 1971.

يصوّغها الواقع الموضوعي والمنطقي دون الاهتمام بشروطها النفسية والاجتماعية وهو ما يسمّيه كارناب "منطق العلم"، وهنا تكوّن المعطيات الحسية صورة عن العالم بمساهمة الخبرة المباشرة.

عندما نتحدّث عن وجود شيء ما على الطاولة فإننا نكون بصدد استعراض قضية وجودية تتضمن شيئاً في حيّز مكاني معيّن (الطاولة)، ممّا يعني أننا أعددنا تطابقاً بين وجود الشيء الفعلي والعبارة الدالة على هذا الوجود؛ إنّ هذه القضية ليست سوى نتيجة للواقعة الخبرية متطابقة مع العبارة الدالة عليها؛ بمعنى أنّ جميع الألفاظ ذات معانٍ من جهة أنّها تدلّ أو تشير إلى أشياء غير ذاتها، فالصفات الداخلية ليست موضوعاً للمعرفة لأنّها ليست وقائع، بينما المعطيات الحسية التي يتحدّث عنها راسل هي معطيات خارجية يسمّيها "الكيفيات المتصاحبة" ويقصد بها التّوضعات المتعينة في الزّمان والمكان، فمظاهر الطاولة من لون وصلابة هي كيفيات متصاحبة نعرفها بطريقة مباشرة وليست صورة الطاولة في ذاتها، يضيف راسل قائلاً: "إنّ تجربتنا تنصبّ على الكيفيات وليس على الأشياء التي لها تلك الكيفيات" (Russell, 1969, p. 113)، ولعلّ هذه المعطيات الحسية مثل مظاهر الطاولة من لون وشكل وصلابة أبسط ما يصل إليه التّحليل عند راسل، لكنّ هذه المطابقة بين القضية والواقع الخارجي لا تشمل الأشياء المفردة وإنّما الأشياء كموضوعات في ترابطها مع بعضها البعض، وبما أنّ العالم منظور إليه عند الوضعيين المنطقيين من جهة الوقائع، فهو لا يتشكّل إذن إلّا من الوقائع الذرية كون أنّ النظرية التجريبية في المعنى ترى أنّ الألفاظ أو الكلمات تستمدّ وتشتقّ معناها عن طريق استيفاء شروط معينة، وهذه الشّروط يتمّ التّوحيد بينها وبين نوع من الدّلالة التجريبية المباشرة وغير المباشرة.

لا يرفض هوسرل بدوره الطّواهر بهذا المعنى لكنّه ينظر إليها نظرة جديدة مؤداها أنّ العقل الخالص وتصوراته القبلية مصدر الموضوعية واليقين، لكن في الآن نفسه يعيب على كانط تناوله الحدوس الحسية بدون تحليل، وكونه لم يجد نفسه يمشي بإشكاليته الخاصة إلى البحث عن المبادئ والقرارات التّهائية في هذا العمق، لذا نجد هوسرل يستعرض الأطوار التي تمرّ بها فلسفته الطّاهراتية على النّحو الآتي: مرحلة الزّد السيكلوجي، Psychologisme، ومرحلة وصف الطّواهر Description des phénomènes، وأخيراً المرحلة الطّاهراتية أو الفينومولوجيا الترنسندنتالية phénoménologie.

transcendantale تعتبر هذه الاعتبارات بوضوح عن هذا الوصل الوثيق بين اللّغة كنسق من الرّموز والوقائع التي يتمّ التعبير من خلالها عن مختلف العلامات اللّغويّة، ولنضرب صفحا عن هذه العلاقات وننصرف إلى الفكرة القائلة بأنّ كلّ ما يحدث في مجال تحليل الخطاب العلمي أو الفلسفي يمكن تفسيره عن طريق بنية أجزائه، وردّها إلى كيانات وتفسيرات على مستوى أعلى تصلح نموذجا للعلم من حيث يمكن أن تجعلنا نتقاضي تشابك المصطلحات المختلفة ونقيم لغة علميّة موحّدة.

3.2 حذف الميتافيزيقا

تعتبر وحدة العلم الغرض الرئيسي للمدرسة الوضعيّة المنطقيّة، خاصّة إذا علمنا أنّ المواقف المتباينة بين أعضاءها فيما يتعلّق بمشكلة الاستقراء قد توحّدت لتخليص الفلسفة والعلوم من الميتافيزيقا كونها قضايا خالية من المعنى، سيصبح إذا البحث عن المعنى الهدف الرئيسي والركيزة الأساسيّة لمصطلح العلم بالمفهوم الوضعي استنادا إلى طريقة التّحليل المنطقي للقضايا من النّاحيتين الشّكليّة والدلاليّة، ولعل أبرز من دعا إلى إلغاء الميتافيزيقا عن طريق التّحليل المنطقي نجد ألفرد آير الذي رأى أنّ "الميتافيزيقا تنتج منظومات فكريّة ليس لها معنى" (Ayer Alfred, 1956, p. 42) وبالتالي ضرورة التّفريق بين ما هو علم وما هو فلسفة للعلم لأنّه في حالة العلم نصف الظواهر وصفا مباشرا، وفي حالة فلسفة العلم نبحت في قضايا العلم من حيث هي تعبيرات لغويّة من شأنها تحليل القضايا العلميّة تحليلا يبرز طريقة بنائها ليتّضح معناها، يقول شليك: "بالفلسفة نفسّر القضايا وبالعلم نتحقّق منها، الفلسفة تهتمّ بالمعنى والعلم غرضه الوقوف على قيم الصّدق... ومنه فإنّ البحث عن المعنى هو ألفباء كلّ معرفة علميّة" (M. Schlick, 1996, p. 56)

ويمكننا الإشارة إلى ما يفصل الفلسفة التقليديّة عن الفلسفة التّحليليّة بالتركيز على:

- تقول الفلسفة التّقليديّة بأنّها تصطدم مع الأشياء وتكشف عن حقائقها بطريقة عقليّة صرفة أمّا الفلسفة التّحليليّة فإنّها تتناول عبارات العلماء وتوضح ما خفي منها.

- تدّعي الفلسفة التأمليّة أنها تتناول الكون بوصفه كلّاً واحداً أمّا الفلسفة التحليليّة فمهمّتها وضوح الكلام والفهم لأكبر عدد من النّاس.

استطاع الفلاسفة على مرّ العصور أن يؤمّنوا لأنفسهم ولغيرهم من النّاس طريقاً يسلكونه وهم يبحثون عن الحقيقة من خلال عقائدهم الفلسفيّة، حتّى ولو كان ذلك على حساب تناقض معطيات القضايا التي يستندون عليها، ولكن مع ظهور الفلسفة التحليليّة أصبحت الفلسفة نشاطاً وفاعليّة ومنهجاً وتحليلاً وليست نسقاً من القضايا التي كثيراً ما تنتهي بالتشابه مع أطر المعرفة المختلفة.

إنّ تقويض المقولات الكبرى في الميتافيزيقا - والتي ابتدعها التّاريخ الميتافيزيقي - من شأنه أن يعنى بتحليل أشدّ العلوم تنوّعا واختلافاً بإظهار الوحدة المهيمنة لكلّ تفكير يتعلّق بـ "الابستمي" باعتبار أنّ الوضعيّين المناطق لم يتّفقوا على صياغة واحدة لنظريّة المعنى. كما أنّ عبارات مثل "خلود النّفس" و"الجوهر الإلهي" و"الرّوح الكلّي" قائمة على أساس افتراضيّ من حيث أنّها لا تشير إلى موجودات حقيقيّة واقعيّة، ولا تملك حيّزاً زمكانيّاً في العالم المحسوس، من هنا يتضح وجه الاختلاف بين عبارة تتحدّث عن شيء حقيقيّ وأخرى تتحدّث عن شيء خياليّ؛ فقولنا مثلاً: "في عالمنا أزمت كثيرة تمنع الإنسانيّة بلوغ الرّفاهية والأمن" وقولنا: "في أقصى العالم المعقول يقوم مثال الخير وهو علّة كلّ ما هو موجود"، نحن نلاحظ أنّ كلتا العبارتين يتحقّق فيهما عامل الفهم وبنفس الدّرجة، لكن تعود العبارتين فتختلفان من حيث أنّ للأولى أفراداً في عالم الواقع بينما الثّانية خالية تماماً من المحتوى الواقعي، وهو الأمر ذاته من يحتّم علينا أن نفرّق بين الصّدق المتعلّق بالتّجربة والصّدق المنطقي، ففي الحالة الأولى يكون القول مطابقاً للحالة الواقعة بينما في الحالة الثّانية لا يمكن تصوّر حالة مناقضة، لأنّ مدى الصّدق فيها يتعلّق بكلّ الحالات الممكنة كقولنا مثلاً: الكلّ أكبر من الجزء، أو إذا كان (أ) أكبر من (ب) و(ب) أكبر من (ج) فإنّ (أ) أكبر من (ج)؛ هذا النّوع من القول صادق صدقاً منطقيّاً لأنّه يصدق في كلّ حالة ممكنة من حالات العالم، ونفس الشّيء يقال في حالة العبارات التي تكون باطلة منطقيّاً.

أمّا إذا أخذنا على سبيل المثال عبارة "العقل جوهر روحاني" أمكننا التّعبير عنها بـ:

س عقل وس جوهر روحاني باعتبار أنّ س رمز محدّد ينتمي إلى عالم الموجودات، وإذا استحال أن نجده في عالم الواقع أمكننا القول بأنّ كلامنا فارغ، لأننا لن نستطيع أن نصفه بالصدق أو الكذب، يقول فتنجشتاين: "موضوع الفلسفة هو التّوضيح المنطقي للأفكار" (L. Wittgenstein, 1961, p. 82) -

بمعنى أنّ؛

- الفلسفة ليست نظريّة من النظريّات وإنّما هي نشاط وفاعليّة.
 - يتكوّن العمل الفلسفي من توضيحات.
 - لا تكون نتيجة الفلسفة عددا من القضايا وإنّما هي توضيحات للقضايا.
- لم يعتقد فتنجشتاين بوجود حاجة إلى بناء لغة جديدة لأنّ هناك لغة واحدة فقط، إذا ما نظرنا إلى شروطها المنطقيّة وذلك بـ:
- ردّ جميع القضايا إلى قضايا أوليّة يمكن تحقيقها بالخبرة الحسيّة تحقيقاً مباشراً.
 - إخضاع التركيب اللّغوي للميتافيزيقا لمبدأ تحقيق المعاني، لأنّ توفر المعنى الدّال على الواقع أهمّ المبادئ التنظيمية في فلسفة فتنجشتاين وفي التّجريبية المنطقيّة بغية إيجاد حدّ فاصل بين أشكال التّعبير المختلفة، ولعلّ ذلك الحدّ الفاصل هو معيار التّمييز بين قضايا العلم التجريبي وقضايا الميتافيزيقا، والمتمثّل أساساً في إمكان التّحقيق vérifiabilité أو ما يسمّى معيار المعنى Critère de signification والأساس الذي يحدّد هذا المعيار يتمثّل في التّمييز بين قضايا ذات معنى Propositions douées de sens، والقضايا التي لا معنى لها Proposition dénuées de sens؛ فمعنى أيّ قضية يكمن في عمليّات التّحقق منها، وهو ما يؤدّي إلى بيان أنّ جميع القضايا الميتافيزيقية لا معنى لها بتاتاً، والحديث الميتافيزيقي فارغ لا يحمل معنى؛ إنّها قضايا خالية من المعنى ومع هذا فهي ليست قضايا سخيفة.

يقيم الوضعيّون المنطقيّون مهاجمتهم للميتافيزيقا على أساس ما يلي:

- القضايا الخالية من المعنى وتشمل قضايا الميتافيزيقا التي تحوي كلمات مثل "العلّة الأولى" و"المطلق" و"الجوهر"، فهي ليست أوهاماً أو أساطير، إذ لا نزاع بين

المنطق وأقوال قصّة خيالية لأنّها تقتصر على مناقضة التجربة وبالرغم من كذبها تبقى تحتفظ بمعناها، بالمقابل يمكننا أن نردّ كلّ القضايا التي نصادفها إلى قضايا أوليّة تتحقّق بالخبرة الحسيّة تحقيقاً مباشراً.

- قضايا الميتافيزيقا ليست صادقة ولا كاذبة بل هي جميعها لا معنى لها، يقول كارناب: "وحيث أن الاستدلال الدقيق لا يمكن أن ينتهي من الخبرة إلى نتيجة تتناول ما هو مفارق لها، لزم عن ذلك ضرورة تخلّي الاستدلالات الميتافيزيقية على خطوات أساسية، وهذا ما يقوم عليه المظهر المتعالي (في الميتافيزيقا)، فالأفكار التي تقدّم لنا هي ما لا يمكن ردّه إمّا إلى ما يقع في الخبرة أو إلى ما هو طبيعي، لذا فهي مجرد أفكار وهمية يجب رفضها بناء على وجهة النظر المعرفية وبناء على وجهة النظر العلمية أيضاً ويجب علينا أن لا نهتمّ بمدى القيمة الكبرى التي يضيفها التراث القديم على هذه الأفكار الميتافيزيقية، كما لا نهتمّ بمدى ارتباطها بمشاعر الإنسان لأنّها مجرد كلمات خالية من المعنى" (ردولف كارناب 1985, p. 93)، كما أنّها نتيجة أخطاء في منطق التركيب اللغوي لعباراتها تطبيقاً لمبدأ تحقيق المعاني.

يعتقد إذن أعضاء التجريبية المنطقية أنّ القضايا الميتافيزيقية هي الأقوال التي لا تسندها التجربة (لا تحتوي على معنى تجريبي) ولا يسندها البرهان الرياضي، فهي مضلّة وزائفة على نوعين :

- قضايا تحتوي على ألفاظ يعتقد خطأ أنّ لها معنى، وهي ألفاظ تنتمي إلى عبارات يصوغها أو يعتمد عليها الفلاسفة دون مراعاة القواعد التركيبية للفظ أو العبارة "الجوهر مثلاً".

- قضايا تتضمن ألفاظاً تحمل معنى تمّ وضعها جميعاً وفق قواعد اللغة، وهي عبارات تستخدم الاستدلالات المنطقية (مقدّمات مسلم بها) لكنّها تبقى بلا معنى كقضايا كون المصادر التي استندت عليها بحاجة هي الأخرى إلى تحليل وتوضيح.

المبدأ الأساسي في كلّ معرفة يكمن في إمكانية الوقوف على معنى قضية أو عبارة سواء بتحليل أجزائها أو عن طريق الاتصال المباشر بها، فالوضعية المنطقية رغم

حرصها الشديد على دفع الميتافيزيقا بعيدا، إلّا أنّها اصطدمت بمواقف مماثلة لهذه الأخيرة مثل الأنا وحدية Solipsisme* والرّد الفيزيائي Physicalisme.

4.2 توحيد العلوم:

تم تجاوز الخلافات الموجودة بين الوضعيين المنطقيين على ضوء تفسير موحد للعلم حمل فيما بعد اسم "النظرة العلمية للعالم"، ولم يكن المقصود بتاتا بـ "وحدة العلم" توحيد العلم في صورته المادية وإنما بناء العلوم على شاكلة المنطق الرّمزي، لأنّ العلوم المختلفة لا تتمايز عن بعضها البعض في المحتوى بقدر ما تتمايز في اللّغة التي يستخدمها كلّ علم، وكلّ لغات العلوم تعود إلى لغة علم واحد هو الفيزياء باعتبارها لغة عامّة تصلح لمختلف العلوم، وهو ما يجعل ممكنا صياغة جمل فيزيائية تسمح بدورها من التّحقّق على ضوء جمل تقريرية بعيدا عن المفاهيم والتّعميمات النظرية، كما أنّ الوقائع تبين أنّ توضيح الأقوال الفلسفية باستعمال أنظمة صورية يوجب الاستناد إلى مفاهيم علمية خاضعة لنظام لغوي واضح ودقيق يتأتّى من خلال إمكانيات الوصف، وتمّ تخصيص هذا المشروع بثلاثة مبادئ رئيسية:

- توحيد لغة العلم على مستوى الوقائع التي تؤسّسها، بحيث أنّ كلّ معرفة علمية ستكون نتيجة للخبرة أو مجردّ تحصيل حاصل، ويعتبر ذلك نتيجة تحليل المفاهيم العلمية استنادا إلى المنطق الحديث (المنطق الرّمزي).
- وجود الفلسفة كفرع (كارناب، رايشنباخ) أو عدم وجودها (شليك) يوجب النّظر إليها على أنّ مهمّتها لا تتحصر فقط في تحليل الأفكار وتوضيح

*"أنا" مشتق من الكلمة اللّاتينية Souls بمعنى منفرد و Ipse بمعنى "ذات" وهي كلمة فلسفية تقول أنّه لا وجود لشيء غير الذات أو غير الأنا، وبعبارة أخرى لا وجود حقيقي إلّا لعقل الفرد، وهي موقف معرفي يقول بأنّ المعرفة المتعلّقة بأيّ شيء خارج عقل الإنسان غير مؤكّدة، وأنّه وفق هذه الرّؤية المعرفية لا يمكن معرفة العالم الخارجي والعقول الأخرى، كما تقول التّداوتية بعدم وجود العالم الخارجي والعقول الأخرى وهو الأمر الذي يجعل من هذا الموقف المعرفي إزاء العالم غير قابل للنّقد سواء بالنّفي أو الإثبات.

المبادئ الخاصة بالعلوم، بل في كونها تقضي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى معرفة مجموع القضايا القابلة للتحقيق، سنكون بهذا المعنى إزاء فلسفة للعلوم تهتم بهذا الجانب الإيجابي من المعرفة (اللغة الرمزية).

- انتصار الفلسفة معناه نهاية الميتافيزيقا، لأنه من العبث بمكان وقد حقق العلم شوطا كبيرا من التحكم في المعرفة الإنسانية أن نتحدث عن قضايا الميتافيزيقا التي لا تنتمي إلى ميدانه، وبناء على هذه الفكرة كتب راسل يقول: "وبذلك يكون على المنطق أن يتحول في رأي الدريين المنطقيين من الوقائع قيد البحث إلى ما يعبر عنه باللغة، وكذا الحكم عليها (بالصدق أو الكذب) من خلال معطيات التجربة الحسية باعتبارها السبيل الوحيد الذي يمكننا من الالتقاء بوقائع العالم، وهو ما يمكننا من تقادي مسائل فلسفية كثيرة يمكن اعتبارها كاذبة من خلال التحليل المنطقي واللغوي (Russell, 1971, p. 64)

وجب أن نشير في البدء أنه لا يمكننا الحديث عن لغة شاملة حتى على مستوى العلم الواحد إذ لا وجود للغة موحدة أو خاصة بعلم دون غيره من العلوم، لأن تطور علم يصاحبه بالضرورة تطور لغته والتي تتمثل في مصطلحاته التقنية ومفاهيمه المؤطرة لأفكاره المختلفة، كيف لا ونحن نتحدث عن لغة ميكانيكا جاليليو، ولغة فيزياء نيوتن، ولغة الذرة عند الكوانتم، فغياب المعنى في بعض العبارات وتداخل بعضها الآخر دعى إلى قيام لغة للعلم من شأنها أن تربط العلوم ببعضها البعض،

أراد الوضعيون وهم يبحثون عن صورة موحدة للعلوم أن يقفوا على التصورات والقوانين الأساسية بردها من علم إلى آخر، حيث يمكن على سبيل المثال - لا الحصر- أن يستوعب علم الطبيعة التصورات الأساسية في علم الكيمياء وأن يضم هذا الأخير علم الأحياء ويستوعب علم الأحياء بدوره علم النفس وعلم الاجتماع، الأمر الذي يخول للوضعيين تفسير الطبيعة (ظواهر Phénomènes أو حالات نفسية

(psychiques) بقوانين علم الطبيعة وردّ عبارات الشّعور إلى حالات فيزيائية، وهو ما يسمّى بـ "الرّد الفيزيائي" (Ayer , 1970 , pp. 114-115) * الموضوع الرئيسي للفلسفة هو التحليل المنطقي لقضايا العلوم التجريبية، إنّ مثل هذا القول يعبر عن مطلب خاص للرّد الفيزيائي ونظرية إمكان التحقيق المتعلقة بالمعنى حيث:

- يجب أن تكون جميع العبارات ذات معنى، ويرى مور George Moore (1873، 1958)* أنّه غالبا ما تنتقل الفلسفة من مقدّمة صادقة كالقول: "يوجد في الكون ما يفوق أشياء التجربة"، إلى نتيجة ليس لها معنى كقولنا: "تمتلك الأشياء اللاتجريبية وجودا واقعيّا في عالم مفارق"، لذا يقترح مور أن نأخذ التحليل بمعنى التّصور من خلال فهم الشّيء حالة الاتصال به ثمّ تقسيمه إلى تصوّرات أخرى تولّفه، ويفترض هنا أن يكون التّصور مركّبا وليس بسيطا كتحليل الإحساس إلى وعي به ثمّ الوقوف على علاقة بينهما، وأخيرا تمييز التّصورات من خلال إحصاء أشكالها، وكلّ المعاني التي يدلّ عليها اللفظ وكذا محاولة الوقوف على ما يجمعها.

- يجب أن تكون العبارات قابلة للتحقيق المحدّد أو الرّفص أو التّفنيد، سواء تمّ التعبير عنها بألفاظ ظاهرية أو فيزيائية نسقا كانت أو نظما للمعرفة، ومنه فإنّ النّظرة العلميّة للعالم تهتمّ بنتيجة البحث حتى وإنّ تمّ الوصول إليه عبر وسائل غير مقنعة، بصفته غير كاف ولم يتمّ توضيحه من وجهة النّظر المنطقيّة، أو لأنّه لم يؤسّس على خبرات وقواعد تجريبية، كما تضطرّ النّظرة العلميّة للعالم إلى دفع التّحقيق إلى الأمام عن طريق اختزال مباشر أو غير مباشر للواقع اليومي، فالفروض يمكن ردها إلى قضايا تعبر عن ملاحظات، الأمر الذي يجعل من

* يتحدّث الرّد الفيزيائي عن إمكانية دراسة مواضيع العلوم بطريقة واحدة، والرّد الفيزيائي هو اختزال جميع المفاهيم العلميّة إلى مفاهيم اللّغة الفيزيائية أو إمكان ترجمة المقولات العلميّة إلى اللّغة الفيزيائية الموحّدة.

السَّهل تحليل التَّصوِّرات العلميَّة إلى ما هو أبسط منها، وبالطَّبع فإنَّ غرض الوضعيَّة هو تحليل قضايا العلوم الطَّبيعيَّة تحليلاً منطقيّاً من شأنه أن يجعل الفلسفة فرعاً من فروع المنطق، ولعلَّ هذا ما جعل كارناب يقسِّم القضايا إلى ثلاثة أقسام:

- * قضايا صادقة بالنسبة لصورتها وحدها (المنطق والرياضيات) وهي قضايا لا نقول شيئاً عن قواعد اللُّغة (وتشمل القضايا التحليليَّة)؛
- * قضايا تنطوي على تناقض منطقي كونها كاذبة بالنسبة لصورتها، وتلزم عنها كلّ قضية وتشمل القضايا المتناقضة؛
- * قضايا تتعلّق بالتَّجربة قد تكون صادقة أو كاذبة لأنَّها تصف الواقع (وتشمل القضايا التَّركيبيَّة)؛ بما أنَّ معنى الجملة يكمن في عمليَّات التَّحقُّق من صدقها، فإنَّ القضية هي ما يقبل التَّحقُّق من صدقه استناداً إلى التَّجربة. لكن أليس هذا الموقف نوعاً من إهدار سلطة العقل في تخطيِّ مجالاته ودعوة للعقل كي يتخلَّى عن عرشه (التَّأمُّل، المفارقة...)؟ أليس هذا التَّرميز المعرفي - إن صحَّ التَّعبير - عائفاً في وجه العلوم ذاتها بسبب التَّشبُّث بعامل الدقَّة؟

يبدو أنَّ تقسيم العمل في الفلسفة ضرورة ملحة في إطار ما يسمَّى بالعلم الكلي من حيث المبدأ*، فمثلاً مبدأ السببيَّة الذي تعتمد الفلسفة كمبدأً قبليّ ضروريّ تجد نفسها مضطَّرة إلى رفضه في بعض الأحيان، رغم أنَّها تعتمد وتؤمن به، هذا وإنَّ إنكار أو إثبات واقعة تفترض فيها الفلسفة مبدأين قبلين متناقضين وهو ما يجعلنا ننفي تمام النفي

* إذا كنا غير قادرين على الإجابة عن سؤال بطريقة غير علمية علينا أن نعرض على سبيل المثال تقدم معطى معين لأن هذا المعطى بعيد جداً مكانياً وزمانياً، لكن إذا استطعنا الإجابة عن هذا المعطى من نفس النوع بعرض معطى راهن ومتناول أمكننا القول بأنَّ السؤال له إجابة بالتَّطبيق وليس بالمبدأ؛ البعد الزماني والمكاني هما عراقيل من نوع تقني وليس من نوع في المبدأ. السؤال يملك إجابة أيضاً بمبدأ إذا كان بالإمكان الإجابة عنه عملياً اليوم بحيث يمكننا تصور حالة الوسائل التقنيَّة (بالمعنى الواسع للكلمة) في إمكانيَّة التَّحقيق Réalisation الذي يخول الإجابة عن السؤال.

ما تذهب إليه الفلسفة عندما تتحدّث عن قبليّة المعرفة (الاتجاه القبلي) (H. Reichenbach, 1958, p. 67) على هذا النّحو لابدّ للفلسفة أن تقتصر على ما هو ضروري ويقيني، ضرورة و يقينية عالم الظواهر الذي يحيط بنا، كما يجب عليها أن تتجرّد تماماً من الأحكام المسبقة لتكون بدايتها على الأقلّ صحيحة ومبرّرة، فالعلم نسق من المعارف المفهوميّة التي لا تعرف حدوداً، لا نريد أن نقول هنا بأنّه لا يوجد شيء خارج إطار العلم وأنّه يشتمل على كلّ شيء، إنّ الطّابع الشّامل للحياة أكبر من أبعاد عالم العلم؛ لكنّ العلم بدوره لا محدود... ونحن نقصد بـ "لامحدودية" المعرفة العلميّة أنّه لا يوجد سؤال - من حيث المبدأ - يستحيل الإجابة عنه.

يذهب الوضعيون المنطقيون إلى أنّ جميع عبارات العلم التجريبي تأخذ منحنيين، فهي إمّا أن تكون قابلة للرّد أو قابلة للتّرجمة إلى عبارات أساسيّة أو عبارات بروتوكول تعبّر عن معرفتنا (بالمعطى المباشر)، ولقد تركّزت هذه التغيّرات حول فكرة إمكان الرّد ومبدأ التّحقيق:

- إمكان التّعريف بالحدّ ← Définition
- على مستوى المفاهيم والتّصورات ← Confirmation الإثبات
- على مستوى الواقع ← Réductibilité إمكان الرّد
- على مستوى العبارات ← Traduction التّرجمة.

إنّ المظهر الخارجي للخلافات الأساسيّة بين العلوم لا يلغي بتاتا حقيقة أنّ المعرفة واحدة، ولكنّ استخدامنا لغات مختلفة للتّعبير عن هذه العلوم هو من أوحى بهذا الانطباع، ولقد كان هذا المبدأ موجّهاً أساساً ضدّ التّفارقة الحادّة بين العلم الطّبيعي والعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة حيث كان أوتونويراث يعتقد أنّ مثل هذا التّمييز يمنع ويعوق تطبيق المناهج العلميّة.

وضع كارناب أمثلة لقضايا البروتوكول وهو يتحدّث عن معيار المعنى وإمكان التّحقيق بطريقة أبسط من الطّريقة التي تحدّث بها نويراث، عندما عبّر عن العلاقات التّداويّة المتعدّية من خلال الاقتران والتّشابه في النّوعيّة مثل الألوان وحالات الفرح والزّائحة،... "أنا فرح الآن، هذا اللون أزرق" بحيث يجب أن ترتدّ هذه العلاقات إلى قضية

تجريبية أو قانون علمي في نهاية المطاف انطلاقاً من ملاحظة مشابهة لتلك القضايا، وأن يتحقق الاتساق بين قضايا البروتوكول ذاتها، كما يتحقق الاتساق بين قضايا البروتوكول والقضايا المطلوب تحديد معناها، كما أنّ هناك قضايا متعلّقة بالبناء التأسيسي والتي تتعدّى بدورها إلى شخصين Intersubjectif، والفكرة الرئيسية في هذا المنهج هي فكرة (إمكان الرد) فالمفهوم (أ) يقال أنّه يقبل الردّ إلى مجموعة من التصورات أو المفاهيم (ب)، إذا كانت كلّ عبارة تتعلّق بـ (أ) يمكن تحويلها إلى عبارات تتناول التصورات أو المفاهيم المتعلّقة بـ (ب) مع الاحتفاظ بقيمة الصدق، وخلاصة هذا الانتقال تضمنه قاعدة أو تعريف بنائي تركيبى لا يتمّ التعبير عنه بتعريف لفظي خالص؛ لا تكون فيها الموضوعات المعنوية بالتعريف هي نفسها الموضوعات المعنوية بعبارة التعريف، فنحن نسعى إلى ذكر الشّيء الذي تستلزم معرفته بمعرفة شيء آخر أي تعيين الموضوع، ونكون بحاجة إلى تعيين الشّيء والاعتراف بوجود أشياء جزئية وذلك لحاجة عملية، وأن نحدّد ونعرف التصورات العامة لحاجات نظرية وفلسفية.

3. خاتمة:

يري الوضعيون المنطقيون أنّ البناء المنطقي للعالم هو الطّريق نحو الفلسفة باعتبارها علماً متحرراً من الميتافيزيقا وذلك على أساس جملة من الشروط:

- كلّ معرفة تنتج عن طريق العلوم المنفردة، أما الفلسفة فهي انعكاس لأسس ومناهج المنطق ولغة العلوم، فالألفاظ الكلية (حيوان، شجرة،...) عبارات وصفية لا تعبّر عن وجود مستقل بذاتها؛ أعني أنّ مجموعة الأفراد التي تنتمي لها هي من يعطيها وجوداً كونياً ولفظياً وهو الأمر الذي يصدق على كلّ لفظة كلية في اللغة.
- المبدأ الأساسي الذي نركن إليه ونحن بصدد تحليل عبارة وصفية هو أنّ قضية معطاة يمكن فهم معناها إذا وفقط إذا اشتملت على جميع أجزائها ومكوناتها، حيث ننصل بها مباشرة، لأنّ ما نقوله عن معرفة بالوصف يمكن أن يؤول في النهاية إلى معرفة بالوقائع، واتّصال بالشّيء من خلال تحليل الأوصاف إلى ما هو موجود في خبراتنا.

- من الضروريّ بمكان استعمال المنطق الرمزي في نطاق الرياضيات وفي مجال الفلسفة، فبعد أن كنّا نتحدّث عن ترميز المنطق حماية له من تقلّبات القواعد النحوية أصبحنا نتحدّث

عن نوع من اللّغة الرّمزيّة في مجال الفلسفة، لغة لها صلة مباشرة بالوقائع دون وساطة الأحكام والكلمات، لكننا على أتمّ المعرفة بأنّ الكتابة الرّمزيّة لا تكون مجدية مع الأفكار التي تبتعد كثيرا عن العالم الحسيّ.

من هنا كانت الوضعيّة المنطقيّة فلسفة تريد أن تقيم العلم على أسس جديدة انطلاقا من البحث عن جذور المعرفة ومعناها، والخوض في حركيّة العلم دون إحالته للأحكام والتصورات، من خلال حصر مهمّة العلوم في الكشف المباشر للعالم وتحديد دور الفلسفة في تحليل لغة العلم، وفي سبيل تسطير مفهوم جديد للمنهج العلمي يكون فيه إطار البحث هو كلّ ما هو موضوع للعلم والمعرفة، أو هو العالم والإنسان بوصفهما الميدان الذي تنطلق منه المعرفة وتنتهي إليه في إطار الموضوعيّة، ولقد عرض بوبر موقفه من المعرفة العلميّة في مختلف جوانبها.

وإذا كانت المسلّمات الأساسيّة للفلسفة الوضعيّة قد افترضت أنّ النظريات العلميّة تقبل الصّدق أو الإثبات المطلق كونها تعتمد على معطيات حسيّة ولغة خالصة للحواس على حساب المفاهيم النظريّة وكذا تقديم الاستقراء على الاستنباط وإقصاء الميتافيزيقا من مجال المعنى، فإنّ هذه المنطلقات الأساسيّة للوضعيّة كانت بمثابة الخلفيّة التي نشأت فيها فلسفة بوبر، وكانت محاولة فهم الطّابع الفيزيائيّ والرياضي مرحلة أخرى في فلسفة بوبر خاصّة بعد الانتصارات التي حقّقتها التّسبيّة ونظريّة الكوانتم، فقد أدرك بوبر أنّ موقف المدرسة الوضعيّة من المعرفة العلميّة لا يصلح كترجمة لانتصارات العلم ومناهجه.

إلا أنّه لم يعمد إلى مواجهة ذلك التّصوّر بتصوّر مقابل للحقيقة يجعلها قائمة على النظريات الفيزيائيّة المجردة، بل ذهب إلى القول بعدم قبول إضفاء الحقيقة على أيّ معرفة سواء كانت حسيّة أم نظريّة، وأنّ كلّ المعارف البشريّة في الظّاهر تقبل الدّحض réfutation لكنّها لا تقبل البرهان؛ ووضع منهاجا استنباطيّا للتّخلص من الشّبهة الهيوميّة في الدّور والارتداد اللّانهائي الذي تقتضيه العمليّة الاستقرائيّة بوصفها عادة نفسيّة تقوم على التّشابه والاقتران في الزّمان والمكان، وعليه اعتبر بوبر أنّ النظريات العلميّة لا تقبل التّحقيق أو التّبرير، وإنّما تقبل الاختبار من حيث أنّها تصمد أمام الاختبارات الشاقّة التي تثبت جدارتها بالتّعزيز عن طريق الخبرة وهو ما يفسّر التّمو العلمي.

4. قائمة المراجع:

• المؤلفات باللغة العربية:

- 1- إرنست ماخ الميكانيك عرض تاريخي ونقدي لتطورها، تر: إميل برتران، (إميل برتران، باريس: هرمان، 1987)؛
 - 2- ردولف كارناب، المنطق القاسم والمنطق الحديث، تر: عزمي إسلام، مطبوعات جامعة الكويت، (الكويت: 1985)؛
 - 3- روبير بلانشي، المنطق وتاريخه من أرسطو إلى راسل، تر: محمود اليعقوبي، دار الكتاب الحديث، (الجزائر: 2003)؛
 - 4- هانس ريشنباخ، نشأة الفلسفة العلمية، تر: فؤاد زكريا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت: 1979)
- ##### • المؤلفات باللغة الأجنبية:

- 1- Alfred Ayer Alfred, **Langage vérité et logique**, trad : Joseph Ohana, (Paris : Flammarion : 1956) ;
- 2- Alfred Ayer, **Philosophy as elucidating concepts**, in the nature of philosophical inquiry, (London: Habik: 1970);
- 3- Bertrand Russell, **La méthode scientifique en philosophie**, (Paris : Payot 1971) ;
- 4- Bertrand Russell, **Histoire de mes idées philosophiques**, trd : G. Auclair, (Paris : Gallimard 1961) ;
- 5- Bertrand Russell, **Signification et vérité**, trad : P. Devaux, (1969) ;
- 6- Gotlob Frege, **Ecris logique et philosophiques**, trad : C. Imbert, édition : seuil (Paris : Flammarion 1971) ;
- 7- Henz Reichenbach, **The philosophy of space and time**, (New York: Dover Publications 1958);
- 8- L. Brunschvicg, **La vertu métaphysique du syllogisme selon Aristote in la modalité du jugement**(Paris : PUF 1964) ;
- 9- L. Wittgenstein, **Tractatus logico-philosophicus**, Numéro de la proposition (4.112), trad : P. Klossowski, (Paris : Gallimard 1961).

• المقالات باللغة الأجنبية:

- 01- Rodolf Carnap, **the elimination of metaphysics through logical analysis of language**, reprinted in English translation in A. J. Ayer, ad: logical positivism, New York: free press, 1959;
- 02-M. Schlick, **The turning point in philosophy**, in A, J, Ayer, ad: Logical positivism, New York: the free press, 1996.